العمير : الحكومة اتخذت الإجراءات القانونية حيال كل من يحاول العبث بالوحدة الوطنية

إقرار قانون التامين الصحي على المتقاعدين وإحالته للحكومة

■ العبيدي : نحن في الوزارة لا ندعي الكمال والتمام وإنما نحاول تذليل العقبات التي تواجه أهل الكويت

حوار نيابي .. حكومي

الابراهيم يرد التحية

■ نحن لا نعني بالتأمين الصحي إلغاء القطاع الخاص وانما القطاعان جناحان لتقديم الرعاية الصحية

■ الزلزلة : قانون جيد ورائع وضربة حجر في وجه وحلق كل من يدعي أن المجلس يجب أن يحل والحكومة تقال

■ التميمي : نأمل أن يعم التأمين الصحي على جميع المواطنين والحل بتطوير الرعاية الصحية في المرافق الحكومية

■ عبد الصمد : لم تبخل الحكومة يوما على الرعاية الصحية وقادرون على توفير رعاية أفضل من تايلند ودول الخليج

الرئيس القائم: ارجو الانتباه الى ان لدينا هذه الجلسة مبدئيا ثم الاسبوع المقبل سيكون للميزانيات العامة للدولة ومبدئيا ستكون يوم الخميس 3 يوليو بعد المقبل. وبالتالي ليس هناك وقت لهذا القانون.

النائب كامل العوضي: الاخوة قالوا ممكن يخلصون القانون خلال ايام وانت كلك بركة ان نقر هذا القانون في الدور الحالي.

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية حول طلب رفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشتي في قضية حصر عاصمة والقاضي برفض رفع الحصانة عنه.

مقرر لجنة الشؤون التشريعية مبارك الحريص: بعد البحث والدراسة والاستماع للعضو المشكو بحقه انتهت اللجنة باجماع اعضائها بعدم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي لتوافر الكيدية.

وافق المجلس على تقرير المجلس والقاضي بعدم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي بعد عدم موافقة 8 من اصل الحضور 36 على تقرير اللجنة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة المداولة الثانية لتقرير لجنة الشؤون التشريعية حول اقتراح تعديل قانون انشاء المحكمة الدستورية في المداولة الثانية وبما يقضي بحق الافراد في التقاضي امامها.

مقرر لجنة الشؤون التشريعية مبارك الحريص: بعد التعديلات التي وردت على القانون في مداولته الاولى لم ترد للجنة اي تعديلات على الاقتراح بقانون بعد اقراراه بمداولته الاولى وبالتالي المجلس سينتقل مباشرة للتصويت في المداولة الثانية.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تعديل قانون المحكمة الدستورية بما يقضي بحق الافراد بالتقاضي امامها في مداولته الثانية نداء بالاسم.

وافق المجلس على تعديل قانون انشاء المحكمة الدستورية بما يقضي بحق الافراد بالتقاضي امامها بعد ان وافق على التعديل 35 وامتناع 9 من اصل الحضور 44 نائبا.

النائب روضان الروضان «تقلام»: انا استغرب من الاخوة اعضاء الحكومة موافقة بالمداولة الاولى وممتنعة في المداولة الثانية.

وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: الحكومة امتنعت في المداولة الاولى والثانية وتشكر الاخوة اعضاء اللجنة على هذا الجهد المبذول لكن نعتب على الامانة العامة لتاخير وصول التقرير الذي لم يصل لنا الا منذ ساعات قليلة ولو كان واصل قبل ذلك لكان لنا موقف اكثر ايجابية.

مقرر لجنة الشؤون التشريعية مبارك الحريص: نشكر الاخوة الاعضاء ونبارك للمجلس والشعب الكويتي هذا القانون الهام.

الرئيس القائم: نشكر الاخوة اعضاء اللجنة التشريعية عن انجاز هذا القانون ونشكر الاخوة اعضاء المجلس على هذا الانجاز ونبارك للشعب الكويتي انجاز هذا القانون المهم.

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية حول التعديلات الواردة على قانون تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتمويل «بي.او.تي» في مداولته الثانية.

النائب احمد مطيع: نحن لا نريد ان يكون هناك عثرات في تطبيق هذا القانون وانا تقدمت بتعديلات على هذا القانون واتمنى من المجلس ان يستمع مني لهذه التعديلات قبل اقرار المداولة الثانية دون ان يستعجل بتعديله بالصيغة الحالية وبما يكون فيه مصلحة للتجار على حساب الخزانة العامة للدولة والمواطن. ونحن لنا ضد التجار لكننا مع تطبيق القانون بشكل صحيح. الآن انا اتفاجا برفض التعديل الذي تقدمت به من قبل للجنة.

النائب عدنان عبد الصمد: هذا القانون مهم جدا وكثير من المستثمرين ينتظرون خاصة وان القانون السابق فيه الكثير من العثرات لكن لا نريد ان يصدر القانون وفيه خلل الآن وهناك جدل كثير حول هذا القانون بعد تعديله ولا نريد ان نقع في اخطاء.

وزير المالية انس الصالح: بناء على التعديلات التي وردت الحكومة اليوم تقدمت ببعض التعديلات اتمنى عرضها على المجلس بعد تثبيتها.

النائب احمد مطيع: كما نتمنى من اللجنة مناقشتي باللجنة لمناقشة الاقتراح.

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية فيصل الشايع: هناك 10 تعديلات تمت مناقشتها باللجنة والآن هناك تعديلات وردت على المداولة الاولى غير ما تم مناقشته باللجنة، وبالتالي نحن لدينا 10 تعديلات متعلقة بالمواد 2، 4، 7، 8، 20، 25، 30، 43 وثم عدم الاخذ بـ 9 تعديلات من اصل التعديلات الواردة وعددها 29.

احمد بن مطيع: قدمت تعديلات لم يؤخذ بها.

الرئيس: عليك تقديم التعديلات الى اللجنة الآن.

عدنان عبد الصمد: التعديلات التي لم تقبل يجب مناقشتها حتى وان لم تقبل.

احمد بن مطيع: لانحيا اي تعديل يرفض هل يقدم مجددا.

الرئيس: اذا رغب النائب تقديم تعديلات يجب ان يقدمها باكرا وقبل ان نتجاوز التعديلات.

يوسف الزلزلة: انا قدمت تعديلات ورفضت واحترم وجهة نظر اللجنة ولدينا قوانين اخرى فلنصوت.

فيصل الشايع: اقتراحات مطيع نظرت اللجنة في اقتراح التسمية نحن نرى ان الشراكة بين القطاعين اكثر توافقا ويشمل جميع الامور.

احمد بن مطيع: نظام «b.o.t» تحته اكثر من 75 طريقة للاستثمار، اطالب النواب التصويت على التعديل وما قدمته هو المسمى العالمي المشهور.

الرئيس: الآن التصويت على تعديل بن مطيع بخصوص التعديل 4 من 29 عدم موافقة.

فيصل الشايع: المادة السابعة عليها الكثير من التعديلات.

حمود الحمدان: المادة السابعة مادة حساسة وكثر عليها اللغط وهي تعني بالعقود المنتهية والمطالبة تمت بالتجديد، وهو غير منطقي لانه انتهاك لاموال ومقدرات الدولة.

الرئيس: هناك ثلاث مقترحات ماجاء في المداولة الاولى والمداولة الثانية وما وافقت عليه اللجنة.

حمود الحمدان: المعنى تكافؤ الفرص وعدم العودة الى الماضي وهو التكسب، وجاء وقت تصحيح، عقود انتهت، يصير مزايدة فيها شفافية و50 في المئة لصاحب المشروع القديم، وكل الموجود اسواق، الجميع رابحين، والله يبارك لهم، ولكن لا يجب انتهاك الدولة كل الاسواق باسعار رمزية مثل سوق الخضار بالسالمية سوق ماجيك وغيرها نحن مع ما تم الاتفاق عليه في المداولة الاولى.

الرئيس: المادة السابعة هي نقطة الخلاف، لازم نحدد الخيارات الموجودة ويدعم كل من يتبنى رايا بالاسانيد. ويجب حصر التعديلات اولا.

فيصل الشايع: ما تم الموافقة عليه في المداولة ان يستمر تنفيذ العقود «المادة السابعة» والتراخيص وفقا لنظام الشراكة، والتعديل الذي وافقت عليه اللجنة يجوز تمديدي العقود لمدة لا تتجاوز المدة المحددة في القانون، ورأي الحكومة بعد التعديل يستمر ويجوز التمديد والتراخيص التي ابرمت، ويجوز التمديد وفقا ضوابط وشروط التي تضعها اللائحة التنفيذية ولا تتجاوز المدد المتفق عليها في القانون، ويكون اعادة طرح المشروعات التي آلت الى الدولة ويجوز تمديد العقود كفترة انتقالية لمدة سنة واحدة ومرة واحدة.

عدنان عبد الصمد: المشكلة التي ستتكرر قضية التعديلات في المداولة الثانية، التعديلات يجب ان تكون في المداولة الاولى، وليس بالضرورة ان ناخذ برأي اللجنة المالية، لا نغير اي مضمون حتى لا يكون لعب في المال العام «على ودنه» هناك تقرير لديوان المحاسبة حول «b.o.t» فيما مصائب المشروع يصير ملك له، وكل الفوائد له، والمواطن لا يستفيد باليت يتم تاجيل الموضوع ومعرفة رأي ديوان المحاسبة.

فيصل الكندري: هناك رأي لهيئة الخبراء بخصوص المادة السابعة وجاء فيه لابعاد المادة عن اي شبهة تستمر العقود لحماية الدولة من اي مطالبات، نحن نستند على هيئة الخبراء وهو رأي دستوري لحماية الدولة من اي مطالبات علينا حماية الدولة.

فيصل الشايع: اتفق مع عبد الصمد مع معظم كلامه في ضرورة وضع ضوابط وفي نفس الوقت قانون 2008/7، وهناك رايان بخصوص المادة السابعة من يقول انه لا شبهة دستورية . والخبراء اقترحوا تعديلات لبعض المواد، وثاني يوم سحبوا تقريرهم، وحتى هذا التاريخ لم يقدموا شيئا.

صالح عاشور: العقود السابقة نوعان بعضها مازال ساريا يمكن النظر فيها، وهناك انتهت مدتها القانونية ومن المفترض تسلم الى الدولة ولم تجديدها مرة ثانية، لان المشاريع اصبحت ملك الدولة.

فيصل الشايع: العقود التي فيها تمديد مدة ستؤول الى الدولة والمادة 30 اعطت المستثمر 5 في المئة ولا يتم تجديدها ولكن نحن نتحدث عن العقود التي قبل القانون.

عبدالله التميمي: بعد انتهاء المدة لا يحق للمستثمر الاستمرار للمشروع وتعود الملكية الى الدولة ومن يدير المرفق يعود في المناقصة الجديدة، ونعطي الفرصة لجميع المواطنين وليس للحيتان فقط.

مبارك الحريص: واضح من التعديل على المادة السابعة ان هناك تفرقة وفق العقد المبرم مع المستثمر.

والعقد مع الدولة إذعان، وعلى اي اساس ان العقود متساوية وما هي جوازية التجديد بين مستثمر وآخر.

جمال العمر: الآن هذه جريمة بحق المال العام، وشوفوا تجاوزات b.o.t ونعطيهم مرة ثانية، معقول بعد عشرين سنة نعطيهم عشرين اخرى، الشايع هذه مسؤوليتك، لماذا يجدد لهم، هناك من تجاوز التراخيص ويجدد له على قيمة اصول قبل 20 عاما.

فيصل الشايع: ليست «سائبة» وانما التجديد حدد وفقا للضوابط والشروط وانه لا يعني الامر التجديد مباشرة، وانما اللجنة العليا هي من تحدد.

عبدالله الطريجي: وجهت سؤالا الى وزير المالية عن العقود التي تم تجديدها سوق الوطنية جددوا لهم عشر سنوات بمليون و300 الف يعني بالشهر 8 آلاف دينار كويتي، وهذه جريمة عشان نعرف اشلون تباع الكويت نحن امام محطة قوية بتاريخ الكويت.

حمدان العازمي: اسال المقرر هل اللجنة العليا لها الحق بتمديد العقود، عقود منتهية مادام لها حق بدون زايدة اذا كان كذلك ما هو فائدة القانون، والقانون لا يصلح تطبيقه في الكويت، لأن هناك ضعفا في تطبيق القانون، المجمعات هل وضعتم لها شروط بتوظيف الكويتيين «الخلوات» ياخذونها من المواطن الكويتي، الانشطة التي تم تخصيصها مخالفة وتقرير ديوان المحاسبة يؤكد ذلك، هذا القانون يجب على كل نائب يخاف الله فيه فهو يبيع البلد وفيه مخالفات شرعية.

مبارك الحريص: اذا ما حصل تساوي في العقود وراح يكون هناك تمايز بين مستثمر وآخر، نحن نمشي مع رفع دعاوي دستورية ان لم يكن في عقد احد المستثمرين يجوز له تجديد عقده.

فيصل الشايع: نحن لم نعط الفرصة للحكومة ان تجدد ام لا تجدد، المشكلة ان العقود السابقة غير متساوية، وهناك من اجبر على التحويل الى b.o.t ونحن وضعنا ضوابط حتى لا يكون تجديد مفتوح، اما قول التاريخ لا يرحم ونحن مع الاقلية رفضنا التعديل الذي يترك الموضوع سائبا.

يوسف الزلزلة: لان الاخوان لم يطلعوا على ما تقدمت به الحكومة من تعديل حدث اللغط، وجاء في التعديل الحكومي انه يستمر العقود التي سبقت قانون 2008.

النائب جمال العمر: مع احترامي لرأي الدكتور يوسف الزلزلة الآن ما آثاره الاخ عبدالله الطريجي حول تجديد عقد مجمع تجاري بـ 8 آلاف بالشهر ينطبق عليهم هذا الكلام، نحن نعلم اللجان الحكومية كيف تعمل وهل يعقل مجمع ايجاره 8 آلاف دينار.

النائب د.يوسف الزلزلة: التعديل الحكومي لا يجيز التجديد وان يتوافق مع القانون في المداولة الاولى والمادة واضحة عن انقضاء العقد تعود الأرض للدولة والمنشأة.

مقرر اللجنة المالية فيصل الشايع: اذا كان هناك نصاب فلماذا لا نصوت على تعديل الحكومة خاصة وانه جاء متوافق مع ما انتهى اليه القانون في المداولة الاولى.

الرئيس القائم: الخلاف على المادة السابعة وواضح انه هناك وجاهة لدى الاخوة النواب في وجهات نظرهم حول هذا القانون فلماذا لا نرجع القانون للجنة المالية ومناقشة الاخوة الاعضاء يتم ارجاء المداولة الثانية عن ان يكون الاجتماع في اللجنة يوم الاحد او الاثنين ومن ثم التصويت على القانون بعد مناقشة النواب حوله.

النائب جمال العمر: لا خلاف على القانون ومن رأيي الاتجاهان واضحان هناك من يريد التعديل على المداولة الاولى وهناك من يريد وفق ما اقرت فلنصوت الآن.

وافق المجلس عن اعادة تقرير لجنة الشؤون المالية البرلمانية حول قانون تنظيم البناء والتشغيل والتحويل للجنة المالية للاجتماع يوم الاحد المقبل الساعة الواحدة ظهرا بحضور جميع من يرغب في ابداء وجهة نظره حول القانون على ان يعرض القانون في الجلسة التي تلي هذا الاجتماع.

رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة في تمام الساعة 12:40.

استؤنفت الجلسة في تمام الساعة 1:40 ثم انتقل المجلس للنظر في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن التعديلات الواردة على قانون هيئة اسواق المال.

النائب د. يوسف الزلزلة: اشكر اعضاء اللجنة المالية على جهودهم واقدر عدم انتهائهم من التعديل نظرا لانشغال اعضاء اللجنة بالكثير من المواضيع لذلك نحن تقدمنا بطلب لتعديل مادة واحدة من القانون تقضي بتخفيض مدة عمل المفوضية العامة لهيئة اسواق المال لاربع سنوات عوضا عن خمس سنوات.

مقرر اللجنة المالية فيصل الشايع: الآن التعديل المقدم من عدد من النواب حول المادة 10 من القانون وبما يقضي بتخفيض مدة عمل هيئة مفوضية اسواق المال 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وافق المجلس على مبدأ تعديل المادة العاشرة من القانون على ان تعقد لجنة الشؤون المالية اجتماعها خلال ساعة لاقرار هذا التعديل على ان تؤجل التعديلات الاخرى لدور الانعقاد المقبل بناء على طلب من لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ثم انتقل المجلس لتقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول قانون مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت مع صندوق النقد الدولي وبما يقضي لانشاء مركز للصندوق بالكويت.

وزير المالية انس الصالح: يذكر بمجلسكم الموقر عند مناقشة

الزلزلة متحدثا

دشتي في حوار جانبي

حوارات جانبية